

القاهرة في : ٢٠٢١/٧/١٥

السيدة الأستاذة / مساعد رئيس البورصة
والمشرف على قطاع الإفصاح
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ::

بالإشارة إلى والمادة رقم (٣١) بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية
الصادرة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢١ والمادة (٤٥) الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ
٢٠١٦/٢/١٦ وتعديلاتهما.

نتشرف بأن نرفق لميادنتكم محضر إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية (الموثق)
للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥ .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب

والرئيس التنفيذي

(عمرو عطية احمد)



عبدالله

القاهرة في : ٢٠٢١/٧/١٥

السادة/ الهيئة العامة للرقابة المالية

تحية طيبة وبعد ::

بالإشارة إلى والمادة رقم (٣١) بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢١ والمادة (٤٥) الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٦ وتعديلاتهما .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم محضر إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية(الموثق) للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥ .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب
والرئيس التنفيذي

(عمرو عطية احمد)



Esi re



محضر

إجتماع الجمعية العامة غير العادية

لشركة مصر للفنادق (الموثق)

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥



محضر
اجتماع الجمعية العامة غير العادية
لشركة مصر للفنادق
المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥

اجتمعت الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر للفنادق في تمام الساعة الثانية والنصف من ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢١/٦/١٥ بفندق النيل ريتزكارلتون - بقاعة الف نيلة ولبلة - القاهرة وذلك بناء على الدعوة الموجهة من السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة والتي نشرت وأرسلت للمساهمين بالبريد المسجل طبقاً لأحكام القانون.

وذلك للنظر في جدول الأعمال الآتى :-

- الموافقة على التحول من العمل تحت مظلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بشأن شركات قطاع الأعمال العام إلى العمل تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد وذلك وفقاً للإجراءات المقررة بنص المادة (٣٩) مكرراً من القانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ والمادة (٨٣) مكرراً من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٤٨) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٩٠) لسنة ١٩٩١.
- الموافقة على النظام الأساسي للشركة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.
- تفويض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب الرئيس التنفيذي وعضاء الإدارة القانونية في إنهاء إجراءات الانتقال إلى القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.
- وتولى رئاسة الاجتماع السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة وقد وجهت الدعوة للسادة الآتى أسمائهم :-



مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق :-

- السيد المهندس / عادل أمين والى
 - السيد الأستاذ / أيمن أحمد فؤاد عبد العزيز
 - السيد الأستاذ/ محمد ماجد محمد المنشاوى
 - السيد الأستاذ / خالد عباس عرفان سبع
 - السيد الأستاذ/ ممدوح محمدى محمد
 - السيد الأستاذ/ مجدى محفوظ عبد المجيد
- العضو المنتدب التنفيذي
- عضو غير متفرغ
- عضو غير متفرغ
- عضو غير متفرغ
- عضو غير متفرغ
- عضو غير متفرغ (ممثل وزارة المالية)

مجلس إدارة شركة مصر للفنادق :-

- السيد الأستاذ/حسين رضوان محمد
 - السيد الأستاذ/عمرو عطيه احمد
 - السيد الأستاذ/ محمد صبرى عدلى
 - السيد المهندس / هشام زعزوع
 - السيد الأستاذ / عصام سعيد محمد عبد الحليم
- رئيس مجلس الإدارة
- العضو المنتدب التنفيذي
- عضو غير متفرغ
- عضو مجلس الإدارة (ممثل المال الخاص)
- عضو مجلس الإدارة (ممثل العاملين)
- عضو الجمعية العامة

- السيد الأستاذ / سامح سعيد على
- رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة مصر للفنادق

أعضاء ومراقبي حسابات إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق (الجهاز المركزى للمحاسبات):

- السيدة المحاسب/ منال جندى جرجس وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
- السيد المحاسب/أشرف عبد الله شعيب وكيل الوزارة نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
- السيدة المحاسبة/ماجده ملك مينا مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
- السيدة المحاسبة/منال مجدى مرزوق مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

أعضاء الإدارة المركزية للخطة وتقييم الأداء (الجهاز المركزى للمحاسبات) :-

- السيد الأستاذ/ عبد الرحمن محمد لطفى وكيل الجهاز (خطة / اقتصاد) - الجهاز المركزى للمحاسبات
- السيدة المحاسب/حنان كمال الدين زيادة وكيل الوزارة-رئيس قطاع المشرف على إدارة الفنادق
- السيدة المحاسب/منال عبد الفتاح المرشدى وكيل الوزارة - رئيس قطاع التجارة الخارجية والقطن والسياحة والفنادق
- السيدة المحاسب/سحر رشدى إبراهيم مدير عام الإدارة العامة للفنادق



حالة محدى
طاهرة مله
استر حبيب

محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥

مركز معلومات القطاع العام :-

السيدة الأستاذة / عزة فؤاد يوسف

رئيس الإدارة المركزية لتنظيم المعلومات والحساب الألى مركز

معلومات قطاع الأعمال العام

السيد الأستاذ/ إيهاب عبد الغنى

مدير عام - مركز معلومات قطاع الأعمال العام

وبدا الإجتماع بتعيين السيد/ أمين السر والسادة فارزى الأصوات للجمعية العامة للشركة كالاتى :-

أمين سر الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق :-

السيد الأستاذ / محسن سيد غريب

مدير عام - قطاع المكتب الفنى

فارزى الأصوات :-

السيد الأستاذ / سعد صابر على الحاج

مستشار (أ) الأوراق المالية

السيد الأستاذ / حسين على الكريمنى

مدير عام - قطاع الأوراق المالية

وقد وافقت الجمعية العامة على تعيين كل من أمين السر وفارزى الأصوات.

لم يحضر الإجتماع :-

السيد الأستاذ/ عبد الرحمن محمد نطفى

وكيل الجهاز (خطة/اقتصاد)-الجهاز المركزى للمحاسبات

السيد الأستاذ / محمد ماجد محمد المنشاوى

عضو مجلس الإدارة غير متفرغ - الشركة القابضة للسياحة والفنادق

السيد الأستاذ / خالد عباس عرفان سبع

عضو مجلس الإدارة غير متفرغ - الشركة القابضة للسياحة والفنادق

ثم أعلنت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس الجمعية العامة للشركة صحة انعقاد الجمعية العامة غير العادية حيث أسفرت عملية فرز الأصوات عن ثبوت حضور حملة الأسهم بالأصالة والوكالة لعدد (٦٩٢ ٩٧٥ ٢٧) من عدد الأسهم الكلية البالغ قدرها (٣٩ ٦٠٠ ٠٠٠) ونسبة الحضور ٧٠,٦٤%.

وقد أفتتحت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة -رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة مستهلته حديثها (بسم الله الرحمن الرحيم) أرحب بالسادة أعضاء الجمعية العامة غير العادية للشركة والسادة/ ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات والسادة المساهمين والسادة العاملين بالشركة.

وحيث أشارت السيدة الأستاذة/ ميرفت حطبة -رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة إلى تعديلات القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ شركات قطاع الاعمال العام والصادرة بالقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٥ ، وكذا صدور تعديلات اللائحة التنفيذية للقانون بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٤٨) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٠ ، والتي تضمنت ما يلى :



عبد الحليم



المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥

الهيئة العامة للإستثمار وكافة الجهات الرقابية والحكومية في تحويل الشركة إلى قانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ والتوقيع أمام الشهر العقارى فى التعديلات بعد موافقة الجمعية على تحويل الشركة وللمفوض الحق فى تفويض الغير فى كل أو بعض مما ذكر.

وحيث قامت الشركة القابضة للسياحة والفنادق بإعتبارها أكبر المساهمين بشركة مصر للفنادق بإجراء بعض الإضافات والتعديلات على مشروع النظام الاساسى الوارد إليها بموجب الدعوة المؤرخة ٢٠٢١/٦/١٥ وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ والقرارات التنفيذية الخاصة به، ليصبح عدد مواد النظام الاساسى بعد التعديل من (٦١) مادة إلى (٦٦) مادة وقامت شركة مصر للفنادق بتوزيع هذا النظام الاساسى على السادة اعضاء الجمعية ليكون محل مناقشة ومراجعة اعضاء الجمعية بجلسة اليوم وتضمنت أهم التعديلات على النسخة السابقة ما يلى:-

- تم تعديل المادة (٢٢) من النظام الأساسى فيما يخص الحد الأدنى للتمثيل النسبى لرأس المال المصدر فى عضوية مجلس إدارة الشركة بما لا يجاوز مقعد بمجلس الإدارة لكل ١٥% من أسهم الشركة على ألا يخل ذلك بحق المساهمين فى الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.
- تم إضافة مادة برقم (٢٣) بشأن جواز أن تعين الجمعية العامة للشركة عضوين إضافيين من نوى الخبرة من المستقلين .
- تم إضافة مواد بشأن تشكيل وتنظيم أعمال اللجنة الإدارية المعاونة وهذه المواد ترقم بأرقام (٣٦) ، (٣٧) ، (٣٨) ، (٣٩).
- تم تعديل نسبة حضور المساهمين لصحة انعقاد الجمعية العامة العادية لتكون (٥٠%) بدلاً من ٢٥% على الأقل من رأس المال، ونسبة حضور المساهمين فى الإجتماع الثانى لتكون (٢٥%) بدلاً من أياً كان عدد الأسهم الممثلة من أسهم رأس المال .
- تم تعديل المادة (٥١) من لائحة النظام الأساسى والمعدلة تحت رقم (٥٦) من لائحة النظام الأساسى المعروضة بان يجنب نسبة ٢٠% من الأرباح الصافية لتكوين نظام إحتياطى لإستخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة، كما تم تعديل صياغة البنود الخاصة بتوزيع الأرباح على العاملين ومكافأة مجلس الإدارة للتوافق مع أحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ونموذج النظام الأساسى الصادر بقرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى رقم (١٦٧) لسنة ٢٠١٨ .
- وقد طلبت السيدة الأستاذة/ ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة من السادة/أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات بعرض تقريرهم فيما يخص النظام الأساسى.

رحبت السيدة الأستاذة المحاسب/ منال جندى جرجس - وكيل الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق- الجهاز المركزى للمحاسبات: بالسادة رئيس الشركة القابضة (ورئيس الجمعية) والسيد العضو المنتدب التنفيذى لشركة القابضة والسادة أعضاء الجمعية والسادة أعضاء مجلس إدارة الشركة وكافة الحضور تحية طيبة وكل عام وحضراتكم بخير.

حيث أفادت أنه تم دعوتنا لحضور الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر للفنادق فى ٢٠٢١/٦/١٥ لتحويل عمل الشركة من مظلة القانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ولانحته التنفيذية المعدلة بالقانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ ولانحته التنفيذية بشأن شركات قطاع الأعمال العام إلى العمل تحت مظلة القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن الشركات المساهمة . وبناء عليه تم تعديل النظام الأساسى للشركة وفقاً لأحكام القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية وقد تبين وجود بعض الاختلاف

منال محببت ماهرة والله



لبعض مواد النظام الأساسي المقترح للشركة ومواد القانون المشار إليه ومعرض أمام حضراتكم مذكرة الإدارة بهذا الشأن لإتخاذ ما يلزم بشأنها.

كما تم موافقتنا اليوم في ٢٠٢١/٦/١٥ ببعض التعديلات الأخرى والتي لم يتسنى لنا دراستها وفقاً للقانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ مما يتعين معه إعطاء فرصه للجهاز لأعمال شئونه بخصوصها حيث أنه هناك إختلافات أخرى كثيرة، وبناء على القانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام قانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٥ ووفقاً لنص المادة (٣٩ مكرراً) وبناء على دعوة الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر للفنادق الواردة للإدارة برقم ٢٩٠ حيث ورد بمقترح النظام الأساسي لشركة مصر للفنادق الوارد إلينا بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٠ لتخضع لاحكام قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته تبين لنا أنه بفحص المرفقات الواردة بدعوة الجمعية وجود بعض الاختلافات بين مواد النظام الأساسي المقترح للشركة ومواد القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولانحته التنفيذية فيما يلي :-

مادة النظام الأساسي المقترح	مادة القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية
مادة (٢٤) تعين الجمعية العامة رئيساً للشركة ويجوز تعيين نائب للرئيس محل محله أثناء غياب الرئيس ونائبه و يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال رئاسه مؤقتة	مادة (٨٥) من القانون وكذا المادة (٢٤٦) من اللائحة التنفيذية والتي تنص على تعيين مجلس الإدارة من بين اعضائه رئيسا كما يجوز له ان يعين نائبا للرئيس محل محله الرئيس حال غيابه ويجوز للمجلس ان يعهد الى الرئيس بأعمال العضو المنتدب ويمثل رئيس المجلس الشركة امام القضاء ويحدد نظام الشركة ونواحيها الداخلية الاختصاصات الأخرى المقررة لرئيس المجلس والاعضاء والموظفين
مادة (٢٥) تعين الجمعية العامة من بين اعضاء مجلس الإدارة عضواً منتدبا كرئيس تنفيذي للشركة ويجوز ان تعين أكثر من عضو مندوب وتحدد الجمعية العامة اختصاصاتهم ومكافاتهم .	مادة (٨٥) من القانون وكذا المادة (٢٤٦) من اللائحة التنفيذية والتي تنص على تعيين مجلس الإدارة من بين اعضائه رئيسا كما يجوز له ان يعين نائبا للرئيس محل للرئيس حال غيابه ويجوز للمجلس ان يعهد الى الرئيس بأعمال العضو المنتدب ويمثل رئيس المجلس الشركة امام القضاء ويحدد نظام الشركة ونواحيها الداخلية الاختصاصات الأخرى المقررة لرئيس المجلس والاعضاء والموظفين
	مادة (٨٨) من القانون ٠٠٠٠٠٠ تحدد الجمعية العامة الرواتب المقطوعة وبدلات الحضور والمزايا الأخرى المقررة لأعضاء المجلس واستثناء من ذلك يكون تحديد مكافآت ومرتبات وبدلات العضو المنتدب العضو المنتدب بقرار مجلس الإدارة *

ويجدر الاشارة الى ان القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ افرد في مادة رقم (٦٣) وكذا مواد رقم (٢١٦) ، ٢١٧ / فقرة ثانيا (من لانحته التنفيذية ما يخص اختصاصات الجمعية بالمسائل المتعلقة بمجلس إدارة الشركة .

مادة النظام الأساسي المقترح	مادة القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية
مادة (٥١) في حالة تحقيق ارباح رأسمالية خلال العام المالي يتم	مادة (٤٠) ويجوز بموافقة الجمعية العامة توزيع نسبة من الأرباح الصافية التي حققتها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه بشرط الا يتربط على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة حصولها الى ما كانت عليه او شراء اصول جديدة .

استقطاع مبلغ يوازى تلك الارباح كإحتياطي .	مادة (١٥٩) من اللائحة * توزيع نسبة من ارباح بيع الاصول وشروطه : ويجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة او الشركاء المديرين بحسب الاحوال توزيع نسبة من الارباح الصافية التي حققتها الشركة نتيجة بيع الاصل الثابت او التعويض عنه بشرط الا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من اعادة اصولها الى ما كانت عليه او شراء اصول جديدة . ويرفق باقتراح التوزيع تقرير مراقب الحسابات بشأن النسبة التي توزع من الارباح ومدى كفاية ما تبقى من ناتج بيع الاصل الثابت او التعويض عنه لاعادة اصول الشركة الى ماكانت عليه
---	---

مما تقدم يتعين تعديل مواد النظام الاساسى المقترح بما لا يخالف مواد القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية السابق الاشارة اليها.

ثم طلب الكلمة السيد الأستاذ / سامح سعيد على رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة مصر للفنادق وأوضح أن هناك مخالفة في المادة (٢٥) بالنظام الاساسى المقترح بشأن تشكيل مجلس الإدارة حيث أن القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ مادة (٨٤) كفلت وجود ممثلين للعاملين بمجلس الإدارة. ثم أوضح السيد الأستاذ / سامح سعيد على رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة مصر للفنادق بأن المادة (٨٤) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ تتضمن وجود ممثلين للعاملين بمجلس الإدارة طبقاً لنص المادة تم وضع ثلاث صور باللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ لآليه تواجد العاملين بالمجلس، وبالنسبة لوضع شركة مصر للفنادق ينطبق عليها المادة رقم (٢٥١) من اللائحة التنفيذية لأنه يوجد ممثلين حالياً طبقاً للقانون إنتخاب ممثل العاملين ، ونظراً لأن القانون ينص على أن عند التحويل من قانون إلى قانون آخر لا يتم الإنتقاص من حقوق العاملين ومن طريقة تمثيلهم في مجلس الإدارة وينطبق على تمثيل العاملين في هذه الحالة الفقرة الأولى بالمادة (٢٥١) من اللائحة التنفيذية للقانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١.

أفادت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق بأن القانون وضع ثلاثة طرق لتمثيل العاملين ووجود ممثل للعاملين بمجلس الإدارة جوازى وليس الإلزامى باعتباره أحد هذه الطرق فهناك عدد (٣٢) شركة مشتركة تساهم فيهم الشركة القابضة طبقاً للقانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولا يوجد بهم ممثل عن العاملين؛ هل هذا مخالف للقانون؟

ثم تحدث السيد الأستاذ / سامح سعيد على رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة مصر للفنادق بأن القانون قال وجوب فى النص الاساسى للمادة والجوازية فى طرق الاختيار من اللائحة التنفيذية اما بخصوص (٣٢) شركة ينطبق عليها قانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ لم أقوم بدراسة وضع هذه الشركات ولكن أتحدث عن شركة مصر للفنادق فقط بأن هناك بالفعل ممثلين للعاملين لأن من عمل هذه الصورة أو الطريقة الموجودة بالفعل طبقاً للإنتخابات الأخيرة للعاملين.



مخالفة
مخالفة
مخالفة



المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥

وأوضحت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق أنها ستقوم بدراسة هذه الملحوظة مع ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات.

ثم تحدث السيد الأستاذ / سامح سعيد على رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة مصر للفنادق بخصوص المادة رقم (٣٦) من النظام الأساسي المعروض على الجمعية تم إختزال المادة من مضمونها الأساسي والغرض منها هو الحفاظ على حقوق العاملين ، وكذلك المادة (٥٦) تم إختلاف المادة عن الموجود بنص القانون.

ثم تحدث السيد الأستاذ / عصام البلاشوني عضو مجلس الإدارة المنتخب عن العاملين بأنه عند إنتقال الشركة من قانون إلى آخر يتم ذكر هذه المادة لضمان الحفاظ على الحقوق وسوف يقوم الأستاذ / سامح سعيد بقراءه المذكرة .

ثم تحدث السيد الأستاذ / سامح سعيد على رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة مصر للفنادق بأن هناك عدد (٢) مذكرة مقدمة من اللجنة النقابية لسيادتكم بصفتكم رئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة خاصة بالنظام الأساسي وردت السيدة الأستاذة/ ميرفت حطبة إن هذا سوف يُدرس مع ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات واستكمل السيد المذكور أنه عند إنتقال شركة من قانون إلى العمل بنص قانون آخر يتم الإقرار به بأنه يتم الاحتفاظ بكافة حقوق السادة العاملين بالشركة سواء النقدية أو الوظيفية أو الإجتماعية علماً بأن النظام الأساسي لم يتم ذكر فيه اي مادة تنص على الحفاظ على هذه المكتسبات على سبيل المثال لا الحصر وعند إنتقال الشركة من قانون إلى قانون آخر كما هو الحال عند نقل شركات قطاع الأعمال العام من قانون (٤٨) لسنة ١٩٧٨ ، وقانون (٩٧) للعمل بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ فعقبت السيدة الأستاذة رئيس الجمعية إن هذا يدهي فنحن ننقل الشركة بما لها وما عليها كما اتنا نقر نظام أساسي وليس لائحة عاملين.

ثم تحدث السيد الأستاذ / سامح سعيد على رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة مصر للفنادق بأن من ضمن المواد المعترض عليها النص الوارد بالنظام الأساسي للشركة مادة تشكيل اللجنة المعاونة.

وأوضحت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق بأن أنه لا يوجد مخالفة للقانون حيث أن القانون لم يلزم بوجود العاملين ضمن مجلس الإدارة وأن اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه وضعت ثلاث صور لوجود العاملين ولقد استخدمت الشركة الشكل الثالث (لجنة إدارية معاونة).

ولقد تفضلت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق بالاستفسار من السادة المساهمين عن مدى وجود أي ملاحظات فيما يخص النظام الأساسي.

ثم تحدث السيد المساهم / محمد شكري موجهها الشكر للسيدة رئيس الجمعية العامة واعضاء الجهاز المركزي ومجلس إدارة الشركة والعاملين بها قائلاً سوف أقوم باختصار بالحديث عن المواد (٢١ ، ٢٢ ،



ميرفت حطبة

ماجدة ملاح (م) / سامح سعيد

منال مجدي



من القانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ والمادة (٨٣) مكرر من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٤٨) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٩) لسنة ١٩٩١.

٢- الموافقة على اعتماد النظام الأساسي للشركة (المرفق) وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع دراسة ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات.

٣- الموافقة على تفويض السادة التالي ذكرهم للقيام بالاجراءات الخاصة بنقل تبعية الشركة للقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ على أن يكون التفويض وفقاً لما يلي:

تفوض الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق (ش.م.م.) السادة الآتي أسماءهم :

١- السيد الأستاذ/ عمرو عطية أحمد جمعة

العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي لشركة "مصر للفنادق"

٢- السيد الأستاذ/ حسام الدين أحمد يوسف الدمرداش

٣- السيد الأستاذ/ محمد حسين مسلم

٤- السيدة الأستاذة/ مروة فاروق بكري

٥- السيد الأستاذ/ محمود سامي لطفي

مجتمعين أو منفردين وذلك في القيام بكافة الاجراءات المتعلقة بتحويل ونقل تبعية شركة "مصر للفنادق" من العمل تحت مظلة القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ للعمل تحت مظلة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديل ما تراه الجهة الإدارية لازماً لاعتماد النظام الأساسي للشركة وللمفوضين الحق في سبيل تنفيذ ذلك التوقيع على كافة المستندات والأوراق اللازمة أمام مكتب توثيق الاستثمار (شهر عقارى الاستثمار) وتقديم جميع الطلبات والمستندات اللازمة والتوقيع في كافة الهيئات والوزارات والادارات المختصة بما في ذلك الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ووزارة العدل بإدارتها المختلفة ومكاتب وادارات الغرف التجارية والسجل التجارى والشهر العقارى ومصحة الضرائب المصرية وجهات التراخيص عموماً وكافة الجهات الحكومية.

والقيام بتوقيع وتقديم واستلام جميع المستندات اللازمة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لنشر وقيد تسجيل الشركات طبقاً لاحكام القانون.

رئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق

"ميرفت حطبة"

وقد وافقت الجمعية العامة على القرارات أعلاه.

وانتهى الاجتماع عقد اثبات ما تقدم ...

فداه محمد ماهر



محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥

فارزى الأصوات :-

- السيد الأستاذ / سعد صابر على الحاج

- السيد الأستاذ / حسين على الكريمنى

أمين سر الجمعية العامة للشركة

- السيد الأستاذ/ محسن سيد غريب

الجهاز المركزى للمحاسبات :

السيدة المحاسب/ منال جندى جرجس

وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

السيد المحاسب/ أشرف عبد الله شعيب

وكيل الوزارة نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

السيدة المحاسبة/ ماجده ملك مينا

مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

السيدة المحاسبة/ منال مجدى مرزوق

مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

رئيس مجلس إدارة

الشركة القابضة للسياحة والفنادق

ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق

((ميرفت حطبة))

مصر

تحريراً فى : ٢٠٢١/٦/١٥





محضر

إجتماع الجمعية العامة العادية

لشركة مصر للفنادق (الموثق)

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥



محضر

اجتماع الجمعية العامة العادية (الموثق)

لشركة مصر للفنادق

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥

اجتمعت الجمعية العامة العادية لشركة مصر للفنادق في تمام الساعة الثالثة والنصف من ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢١/٦/١٥ بفندق النيل ريتزكارلتون - بقاعة الف ليلة وليلة - القاهرة وذلك بناء على الدعوة الموجهة من السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة والتي نشرت بالصحف وأرسلت للمساهمين بالبريد المسجل طبقاً لأحكام القانون.

وذلك للنظر في جدول الأعمال الآتى :-

- تعيين مجلس الإدارة وفقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.
- تعيين مراقب الحسابات وفقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.
- عرض توصيات ومقترحات اللجنة المشكلة بقرار مجلس الإدارة وفقاً للمادة (١٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١.

وتولى رئاسة الاجتماع السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة وقد وجهت الدعوة للسادة الآتى أسمائهم :-

مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق :-

- | | |
|---|------------------------------------|
| السيد المهندس/ عادل أمين والى | العضو المنتدب التنفيذي |
| السيد الأستاذ / أيمن أحمد فؤاد عبد العزيز | عضو غير متفرغ |
| السيد الأستاذ/ محمد ماجد محمد المنشاوى | عضو غير متفرغ |
| السيد الأستاذ / خالد عباس عرفان سبع | عضو غير متفرغ |
| السيد الأستاذ/ مدوح محمدى محمد | عضو غير متفرغ |
| السيد الأستاذ/ مجدى محفوظ عبد المجيد | عضو غير متفرغ (ممثل وزارة المالية) |

مخال هجك ماجدة ملكه اسره هجك

ميرفت حطبة



(٢)

مجلس إدارة شركة مصر للفنادق :-

- | | |
|-------------------------------------|---|
| رئيس مجلس الإدارة | - السيد الأستاذ/حسين رضوان محمد |
| العضو المنتدب التنفيذي | - السيد الأستاذ/عمرو عطيه احمد |
| عضو غير متفرغ | - السيد الأستاذ/ محمد صبرى عدلى |
| عضو مجلس الإدارة (ممثل المال الخاص) | - السيد المهندس / هشام زعزوع |
| عضو مجلس الإدارة (ممثل العاملين) | - السيد الأستاذ / عصام سعيد محمد عبد الحليم |

عضو الجمعية العامة

- | | |
|---|---------------------------------|
| رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة مصر للفنادق | - السيد الأستاذ / سامح سعيد على |
|---|---------------------------------|

أعضاء ومراقبي حسابات إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق (الجهاز المركزى للمحاسبات):

- | | |
|---|------------------------------------|
| وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق | - السيدة المحاسب/ منال جندى جرجس |
| وكيل الوزارة نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق | - السيد المحاسب/أشرف عبد الله شعيب |
| مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق | - السيدة المحاسبة/ماجده ملك مينا |
| مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق | - السيدة المحاسبة/منال مجدى مرزوق |

أعضاء الإدارة المركزية للخطة وتقييم الأداء (الجهاز المركزى للمحاسبات) :-

- | | |
|--|--|
| وكيل الجهاز (خطة / اقتصاد) - الجهاز المركزى للمحاسبات | - السيد الأستاذ/ عبد الرحمن محمد لطفى |
| وكيل الوزارة-رئيس قطاع المشراف على إدارة الفنادق | - السيدة المحاسب/حنان كمال الدين زيادة |
| وكيل الوزارة - رئيس قطاع التجارة الخارجية والقطن والسياحة والفنادق | - السيدة المحاسب/منال عبد الفتاح المرشدى |
| مدير عام الإدارة العامة للفنادق | - السيدة المحاسب/سحر رشدى إبراهيم |

مركز معلومات القطاع العام :-

- | | |
|--|-----------------------------------|
| رئيس الإدارة المركزية لتنظيم المعلومات والحساب الآلى مركز معلومات قطاع الأعمال العام | - السيدة الأستاذة / عزة فؤاد يوسف |
| مدير عام - مركز معلومات قطاع الأعمال العام | - السيد الأستاذ/ إيهاب عبد الغنى |

منال مجدى ماجده ملك اسرمت هتم

عبد الحليم



(٣)

وبدأ الإجتماع بتعيين السيد/أمين السر والسادة فارزى الأصوات للجمعية العامة للشركة كالتالى :-
أمين سر الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق :-

مدير عام - قطاع المكتب ائفى

السيد الأستاذ / محسن سيد غريب

فارزى الأصوات :-

مستشار (أ) الأوراق المالية

السيد الأستاذ / سعد صابر على الحاج

مدير عام - قطاع الأوراق المالية

السيد الأستاذ / حسين على الكريبنى

لم يحضر الإجتماع :-

وكيل الجهاز (خطة/اقتصاد)-الجهاز المركزى للمحاسبات

السيد الأستاذ/عبد الرحمن محمد لطفى

عضو مجلس الإدارة غير متفرغ الشركة القابضة للسياحة والفنادق

السيد الأستاذ محمد ماجد المنشاوى

عضو مجلس الإدارة غير متفرغ الشركة القابضة للسياحة والفنادق

السيد الأستاذ/ خالد عباس عرفان سبع

ثم أعلنت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس الجمعية العامة للشركة صحة إنعقاد الجمعية العامة العادية حيث أسفرت عملية فرز الأصوات عن ثبوت حضور حملة الأسهم بالأصالة والوكالة لعدد (٦٩٢ ٩٧٥ ٢٧) من عدد الأسهم الكلية البالغ قدرها (٣٩ ٦٠٠ ٠٠٠) ونسبة الحضور ٧٠,٦٤%.

وقد أفتتحت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة -رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة مستهل حديثها (بسم الله الرحمن الرحيم) أرحب بالسادة أعضاء الجمعية العامة العادية للشركة والسادة/ ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات والسادة المساهمين والسادة العاملين بالشركة.

وأشارت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة -رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة إلى وجود منكرة معروضة بشأن التصرف فى فائض الحصص النقدية للعاملين وفقاً لما جاء باتلاحة التنفيذية للقانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ فى المادة (١٠) من الفصل السادس بتشكيل لجنة لدراسة وضع قواعد إستفادة العاملين للمبالغ المعجبة أو الأصول المعشترأة أو المستأجرة من فائض الحصص النقدية للعاملين المكونة قبل قانون شركات قطاع الأعمال العام ولقد إنتهت اللجنة من أعمالها ووضع توصياتها وتم عرضها على مجلس إدارة الشركة القابضة ولقد نخصت سياستها ما جاء بتوصيات اللجنة كالتالى:-

١- نقل ملكية عدد (٢) شقة خاصة بالسادة العاملين الميعنين بالحصر والمحرورة عقودهم بأسم/شركة مصر للفنادق لتصبح بأسم/صندوق الإدمار للعاملين بشركة مصر للفنادق والإحتفاظ بها وإستخدامها بما يحقق صالح العاملين ويمتد ذات الأمر للوحدات السكنية الأخرى المقيدة لصالح العاملين بالشركة.



(٤)

٢- إستمرار الخدمات والإستخدامات القائمة ويتم تقديمها من فائض الحصة النقدية طبقاً لقانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ أو تحمل العاملين لتكلفة الإستمرار بشأنها دون تحمل الشركة لأية أعباء مستقبلية بشأنها.

٣- تفويض مجلس إدارة شركة مصر للفنادق عند وجود عجز في أحد بنود خدمات العاملين لتغطيته من المبالغ المتاحة في أى بند آخر مقرر للخدمات من المبالغ المخصصة للعاملين في التوزيعات تحت بند الـ ١٠% بناء على عرض اللجنة النقابية للعاملين بالشركة بما يحقق مصلحة العاملين ووافق مجلس إدارة الشركة القابضة على ما إنتهت إليه اللجنة على أن يتم دراسة المبلغ السابق تجنيبه والذي بلغ رصيده في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ٤ ٥٧٩ ٣٤٦ جنيهاً والذي وردت ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات حينئذ بأن يتم تحويل المبلغ إلى حقوق الملكية بالشركة ، وأضافت طلب إفادة الجهاز المركزي للمحاسبات للوقوف على أسباب تحويله إلى حقوق الملكية.

وطلبت السيدة الأستاذة / ميرفت خطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة من السادة/أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات التفضل بالإفادة.

تفضلت السيدة الأستاذة المحاسبة / منال جندى جرجس - وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق - الجهاز المركزي للمحاسبات: بالترحيب بالسادة الحضور وأفاد بأنه تم دعوتنا لحضور الجمعية العامة العادية لشركة مصر للفنادق وتم إعداد مذكرة الإدارة بشأن توصيات ومقترحات اللجنة المشكلة بقرار مجلس الإدارة وفقاً للمادة رقم (١٠) من اللائحة التنفيذية للقانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ والمعروضة أمام حضراتكم حيث نوضح أن أهم ما ورد بها فيما يخص ما قيمته ٤,٦٠ مليون جنيه والغير مدرجة بدفاتر الشركة ولم ترد ضمن حصر اللجنة المشكلة للمبالغ المجنية من فائض الحصة النقدية للعاملين والتي تم تسويتها في ٢٠١٤/٦/٣٠ على حقوق الملكية وتم اعتمادها بالجمعية العامة للشركة في ذات التاريخ وتجدر الإشارة إلى أنه تم تكوين هذا المبلغ وفقاً لأحكام القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣ (هيئات قطاع الأعمال وشركاته) وفقاً للمادة (٤٢) و التي لم يصدر قرار رئيس مجلس الوزراء في حينه لتحديد قواعد إستخدامها.

وأسوه بما تم بالحكم الصادر من محكمة النقض (الدائرة العائلية) في ٢٠٠٧/١١ شركة إيجووث وهي شركة شقيقة بعدم صرف نصيب العاملين من الفائض التقدي من حصيلة الأرباح المحتجزة في ١٩٩١/٦/٣٠ نرى لجوء العاملين بالشركة للقضاء لنبت في هذا والأمر معروض على حضراتكم لإتخاذ ما يلزم.

نتشرف بأن نعرض على الجمعية العامة للشركة مذكرة الجهاز المركزي للمحاسبات وهي مقرونة ومثبتة

بالمحضر. منال مجيد ماجدة مله استرته

بمجلس



(٥)

إيماء إلى دعوة حضور الجمعية العامة العادية لشركة مصر للفنادق يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢١/٦/١٥ والمرسلة إلينا برقم (٢٩٠) بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٠ وما تضمنها من توصيات ومقترحات اللجنة المشكلة بقرار من مجلس إدارة الشركة لحصر المبالغ المجنبة أو الأصول المشتراة أو المستأجرة أو فائض الحصة النقدية للعاملين الذى تكون وفقاً لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ بمراعاة حقوق الغير والتشريعات ذات الصلة طبقاً للمادة العاشرة من اللائحة التنفيذية الصادرة بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٠ للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل أحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ .

وقد ورد بتقرير اللجنة أن مبلغ ٤٥٧٩٣٤,٦٨ جنيهها لم يرد ضمن الحصر حيث أفاد ممثل اللجنة النقابية أنه كان مدرج كحصة عاملين بخدمات مركزية وإسكان بحساب داللو التوزيعات فى ٢٠١٣/٦/٣٠ وتم تسويته فى ميزانية العام المالى المنتهى فى ٢٠١٤/٦/٣٠ ، ونحيط علم سيادتكم بأن هذا المبلغ ليس له وجود بدفاتر الشركة ضمن المبالغ المجنبة حيث أنه تم تسويته ليصبح حقوق الملكية فى ٢٠١٤/٦/٣٠ كما أشرنا وفقاً لتوصيات الجهاز المركزى للمحاسبات بتقريره ، وقد إيد رد الشركة ذلك بما تضمنه من أنه صدر حكم محكمة النقض الدائرة العمالية بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٨ فى الطعن رقم (١١٣٥٠) لسنة ٧٥ قضائية فى ذات الموضوع بعدم أحقية بعض العاملين بشركة إيجوث (شركة شقيقة) فى صرف نصيب كل منهم فى الفائض النقدى من حصيلة الأرباح المحتجزة حتى ١٩٩١/٦/٣٠ ، وتجدر الإشارة إلى اعتماد الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق لما سبق بالقوائم المالية فى ٢٠١٢/٦/٣٠ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ .

وقد تكون هذا المبلغ وفقاً لأحكام القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣ (هيئات قطاع الأعمال وشركاته) والذي تم بعد يطبق على شركات قطاع الأعمال منذ تعديله بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ .

كما أنه وفقاً لرأى مستشار الدولة لرئاسة الجمهورية / نائب رئيس مجلس الدولة الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٠ والموجه للسيد الدكتور / وزير قطاع الأعمال فى ذات التاريخ وفى هذا الشأن بأن إختصاص الجمعيات العامة للشركات بتقرير كيفية إستخدام المبالغ المجنبة فى الأغراض المخصصة لها فاصر على الفائض الذى تكون فى ظل العمل بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ .

وجدير بالذكر أنه تم تكوين هذا المبلغ وفقاً لأحكام المادة رقم (٤٢) من القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣ والذي كان مطبق على هيئات قطاع الأعمال فى ذات التاريخ ولم يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء فى حينه لتحديد قواعد إستخدامه ، وقد تم إدراجه بحقوق المنكبة لشركة مصر للفنادق فى ٢٠١٤/٦/٣٠ بناء على توصية الجهاز المركزى للمحاسبات فى ذات التاريخ وتم إعتماده بالجمعية العامة العادية للشركة وأصبح يخص المال العام وحقوق المساهمين .

أما بخصوص توصيات اللجنة بشأن وضع قواعد لإستفادة العاملين من المبالغ المجنبة التى تكونت فى ظل تطبيق أحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ أو الأصول المشتراة من فائض الحصة النقدية للعاملين نرى ما يلى:

أن نقل ملكية عدد (٢) شقة خاصة بالسادة العاملين والمحرة عقودهم باسم شركة مصر للفنادق لتصبح باسم صندوق الإيداع للعاملين بشركة مصر للفنادق لا يجوز التصرف فيها بالبيع أو التأجير وإنما لإستخدامها بما يحق صالح العاملين فقط.

سالك محمدى ماحدة ملكه استر ميسر



(٦)

وفيما يخص تفويض مجلس إدارة شركة مصر للفنادق عند وجود عجز في أحد بنود خدمات العاملين لتغطيته من المبالغ المتاحة في بند آخر فلا ينطبق ذلك على المبالغ المجنية سابقاً والواردة بحصر اللجنة والتي تم اعتمادها في الأعوام السابقة بالجمعيات العامة العادية لتوزيعات الأرباح ، ومثال ذلك (مبلغ ١,٠٥٤ مليون جنيه) والخاص ببند الحج والتقديم والتي تم إعماله بالجمعية العامة العادية للعام المالي المنتهى في ٢٠١٩/٦/٣٠ حيث تم تأجيل أداء فريضة الحج نظراً لجائحة كوفيد - ١٩ فتظل بالأرصدة الدائنة بالشركة لعين استخدامها للغرض المخصص لها لأداء العاملين فريضة الحج والتقديم حفاظاً على حقوق العاملين.

ثم طلبت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة -رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة إفادة الجهاز بصحة المعالجة التي تمت حينئذ بتحويل هذا المبلغ لحقوق الملكية في ٢٠١٤/٦/٣٠ .
وتقد أفاده السيدة الأستاذة المحاسبة / منال جندى جرجس - وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق - الجهاز المركزى للمحاسبات صحة المعالجة المحاسبية لتحويل هذا المبلغ لحقوق الملكية في ٢٠١٤/٦/٣٠ وفقاً لما جاء بالملف وأنه تم توزيعه على المساهمين ولا وجود له كرسيد الآن بالشركة.

وتقد عقب السيد الأستاذ/ سامح سعيد على رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة مصر للفنادق على هذا الأمر بأنه يستشهد بما جاء بملف الجهاز بأنه حتى يتم التصرف في هذا المبلغ كان يتعين صدور قرار رئيس مجلس الوزراء وهو الأمر الذى لم يتم.

والأمر الآخر أن قرار الجمعية العامة في ٢٠١٤/٦/٣٠ ليس من حقها إقرار التصرف في هذا المبلغ وهذا وفق نص فتوى مجلس الدولة بأن الجمعيات العمومية المنعقدة في ظل القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ قاصر على الفائض الذى تكون فى ظل هذا القانون فقط رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ، بصفة سيادتكم رئيس الجمعية العامة للشركة إن هذا الموضوع لم يتم عرضه على الجمعية في ٢٠١٤/٦/٣٠ بشفاقيه كاملة.

فأفادت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة -رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة بأن الجهاز المركزى في ذات التاريخ أبدى ملاحظة على هذا المبلغ لتحويله إلى حقوق الملكية والشركة قامت بعمل المعالجة المحاسبية وتم عرض القوائم المالية على الجمعية وتم اعتمادها في ٢٠١٤/٦/٣٠ ونحن الآن في ٢٠٢١ طوال تلك الفترة (إن كان هناك شئ خاص بالنقابة أو العاملين بالشركة لم يثيروا الموضوع حتى الآن وبما أن الجهاز أفاد أنه لا يوجد خطأ فى المعالجة فإن القرار هو اعتماد المعالجة المحاسبية.

ثم تحدث السيد الأستاذ / عصام البلاشونى عضو مجلس الإدارة المنتخب عن العاملين بأنه سوف يتم اللجوء إلى القضاء .
منال جندى جرجس
ماجدة ملك استوى



(٧)

ثم أفاد السيد الأستاذ / سامح سعيد رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة مصر للفنادق بأن الحكم الصادر لصالح شركة إيجوث والوارد بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات بعدم استخدام هذه المبالغ بسبب المقترح المقدم من العاملين بشركة إيجوث كانت ترغب في استخدام المبلغ في غير المخصص له من الجمعية وهي خدمات مركزية وإسكان أما الحكم رفض استخدام المبلغ في تمويل المعاش المعكرو أو منحة ترك الخدمة ، ولو كان التطلب المقدم من اللجنة النقابية بشركة إيجوث بأن يستخدم في خدمات مركزية وإسكان كان الحكم يصدر لصالح العاملين ولكن التطلب خالف القانون.

وأفاده السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة -رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة أنها لا تستطيع أن تعد بحكم شركة مثيله حيث أن ظروف كل شركة تختلف عن مثيلتها.

فردت السيدة الأستاذة المحاسبة / منال جندى جرجس - وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق - الجهاز المركزي للمحاسبات: بأن هذا المبلغ منذ سبع سنوات لا يوجد بدفاتر الشركة ومن الممكن اللجوء إلى القضاء لإثباته إن كان نكم حق فيه.

فتحدث السيد الأستاذ / ممدوح محمدى محمد عضو مجلس إدارة الشركة القابضة غير متفرغ بأنه لا يجوز أخذ هذا المبلغ لان هذا مبلغ الـ ٤٥٧٩٣٤٦,٦٨ جنيهاً من نسبة الـ ١٠% من الأرباح الخاصة بالعاملين التي نص عليها القانون في التوزيعات فلا يجوز نقلها إلى حقوق الملكية وتم الإستناد على حكم سابق والأحكام غير متشابهة وتختلف في الحكم ونطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات إفادتنا على أى أساس تم تحويل مبلغ خاص للعاملين وتغطيته في حقوق الملكية

فأفادت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة -رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة بأن الجهاز أبدى رأيه وهو اللجوء للقضاء ومتى صدر القرار سوف نقوم بإحترامه .

وقد أكدت السيدة الأستاذة المحاسبة / منال جندى جرجس - وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق - الجهاز المركزي للمحاسبات على أن اللجوء للقضاء هو الفيصل.

ثم تحدث السيد الأستاذ / عصام البلاشوتى عضو مجلس الإدارة ممثل العاملين المنتخب بأن توصية اللجنة في البند الثالث الخاص بتفويض مجلس إدارة شركة مصر للفنادق عند وجود عجز في أحد بنود خدمات العاملين يتم تغطية من المبالغ المتاحة في أى بند آخر مخصص للعاملين تحت بند ١٠% توزيعات للعاملين وبالنسبة لبند الحج بمبلغ ١,٠٥٤ مليون جنيه يتم عمل نقل إلى ح/دفاتر لإسكان للعاملين بالشركة.

فأفادت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة -رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة بأن هناك لجنة تم تشكيلها بوجود السيد المستشار / من هبة قضايا الدولة وممثلين من اللجنة النقابية.

صالح محمدى
ساجدة ملك
استر سمير



(٨)

ثم تحدث السيد المستشار / عمرو عرفة المستشار القانوني للشركة بأن اللجنة المشكلة طبقاً للمادة (١٠) من اللائحة التنفيذية للقانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ قامت بحصر ما يخص العاملين من الـ ١٠% وقامت بتقديم التوصيات والمقترحات المرفوعة للجمعية وليس من حق اللجنة تحويل أموال على سبيل التحديد من قائمة إلى قائمة أخرى وتكن البند الثالث تم وضعه للحفاظ على حقوق العاملين في كيفية الإستخدام.

تحدثت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة -رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة نعتت التوصيات الصادرة من اللجنة المشكلة لحصر حقوق العاملين والممثل فيها عضو اللجنة النقابية والعضو المالي والقانوني والفنى ولا يجوز النقل من بند لآخر فيما يخص المبالغ التي تم اعتمادها في الجمعيات السابقة حيث أنها أرصدة موجودة بالدفاتر تحت بنود معينة والمادة (١٠) من القانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ لم تنص على النقل من بند لآخر فلا يجوز مثلاً النقل من بند الحج إلى بند الاسكان بل أوصت بتشكيل لجنة لحصر الأرصدة ووضع ضوابط لإستخدامها للعاملين وليس لتحويلها من بند لآخر حيث أنه معتمد سابقاً لهذا الغرض ثم أضافت وأكدت على أن المادة العاشرة نصت على حصر الأرصدة الموجودة في الدفاتر تحت بنود معينة وليس للنقل من بند لبند ووضع ضوابط لاستفادة العاملين منها فغير متاح مثلاً بيع وحدات الاسكان وصرفها نقدي وسيتم الإستفادة منه للعاملين الحاليين والمستقبليين وفقاً لأحكام القانون.

فردت السيدة الأستاذة المحاسبة / منال جندى جرجس - وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق - الجهاز المركزي للمحاسبات: بأنه لايجوز النقل من بند إلى بند تم تحديده مسبقاً في حساب التوزيع مثل نقل بند الحج والتقديم إلى صندوق إنحار العاملين بل يجب أن يظل بالأرصدة الدائنة بالشركة لحين إستخدامها للغرض المخصص لها لأداء العاملين فريضة الحج والتقديم حفاظاً على حقوق العاملين.

فتحدثت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة -رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة وبالنسبة لتعيين السيد / مراقب حسابات الشركة طبقاً للقانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ طلبت سيادتها إلى السيد الأستاذ/ عمرو عطية أحمد العضو المنتدب التنفيذي بتقديم شرح للعروض وما تم التوصل إليه من نتيجة.

فتحدثت السيد الأستاذ/ عمرو عطية أحمد العضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر للفنادق بأنه بناء على القرار الإداري رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١ بشأن تشكيل اللجنة الخاصة بتعيين مراقب حسابات للشركة طبقاً لأحكام المواد من (١٠٣) إلى (١٠٩) من القانون رقم (١٥٩) ولانحته التنفيذية بأن يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة تقوم بتعيينهم الجمعية العامة وتقدر أتعابهم ويكون وكلاً عن مجموع المساهمين -

منال جندى
ماجدة ملاح
استر شيب

ميرفت حطبة



(٩)

تم تحديد عدد من مراقبي الحسابات وهم :-

م	اسم المكتب
١	مكتب BDO خالد وشركاه
٢	مكتب خالد عبد العزيز حجازي - Crowe
٣	مكتب إيرنست انديانج - EY
٤	مكتب زروق وشركاه - RODLE
	مكتب محمد على

- نتائج المفاوضات مع مكاتب مراقبي الحسابات

رقم العرض	اسم المكتب	قيمة الاتعاب شاملة القيمة المضافة بالجنيه المصري	قيمة الاتعاب شاملة القيمة المضافة بالجنيه المصري (بعد التفاوض)
١/١	مكتب BDO خالد وشركاه	٤٧٣ ٠٠٠	٤٧٣ ٠٠٠
١/٢	مكتب خالد عبد العزيز حجازي - Crowe	٦٦ ٠٠٠	تم تعديل العرض ليصبح ٥٥ ٠٠٠ جنيه
١/٣	مكتب زروق وشركاه - RODLE	٩٩ ٠٠٠ مع زيادة سنوية ١٥%	تم تعديل العرض ليصبح ٧٧ ٠٠٠ جنيه

توصيات اللجنة :

و بناءً على ما سبق ، فإن اللجنة ترى أن العرض المقدم من مكتب خالد عبد العزيز حجازي - Crowe، وهو أفضل العروض نظراً لما يلي :

سابقة الخبرة الجيدة والتي تظهر تمتع المكتب بثقة العملاء .

أقل العروض المالية المقدمة بعد التفاوض حيث بلغ ٥٥ ٠٠٠ جنيهاً شاملة قيمة الضريبة المضافة .

ثم تلت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق قرارات الجمعية العامة العادية كما يلي :

ضال جبير ماجدة ملوك استر حبيب

سليمة



(١٠)

أولاً: تشكيل مجلس الإدارة :

- بالإشارة إلى موافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر للفنادق بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥ على تحويل الشركة بالقانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ لشركات قطاع الأعمال العام إلى العمل تحت مظلة القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١.
- وافق مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق على تعيين كل من السادة الآتى اسمائهم والعرفق السير الذاتية الخاصة لسيادتهم ممثلين للمال العام عن حصة الشركة القابضة في مجلس إدارة شركة مصر للفنادق والبالغ نسبتها ٥٠,٦٩٦% :-

١- الموافقة على تعيين مجلس إدارة شركة مصر للفنادق في ظل أحكام القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من ٢٠٢١/٦/١٦ حتى ٢٠٢٤/٦/١٥ ليصبح على النحو التالى :-

- السيد الأستاذ / حسين رضوان محمد إبراهيم رضوان رئيس مجلس إدارة غير متفرغ
- السيد الأستاذ / عمرو عطية أحمد جمعة عضو منتدب ورئيس تنفيذى
- السيدة الأستاذة/ نهال حسن كمال أحمد حسنين عضو غير متفرغ
- السيد الأستاذ / محمد هشام زعزوع عضو غير متفرغ عن المال الخاص
- السيد الأستاذ / محمد هانى سيف النصر عضو غير متفرغ

٢- استمرار تطبيق القواعد السابفة بشأن ما يتقاضاه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمقررة في الجمعية العامة للشركة بجلستها بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٣

ثانياً : تعيين مراقب الحسابات :

القرار :-

- وافقت الجمعية العامة العادية لشركة مصر للفنادق على تعيين مراقب الحسابات مكتب السيد المحاسب / خالد عبد العزيز حجارى - Crowe وفقاً للنظام الأساسى للشركة بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ جنيهاً شاملة قيمة الضريبة المضافة لمدة عام وتجدد باتفاق الطرفين -

ثالثاً : عرض توصيات ومقترحات اللجنة المشكلة بقرار مجلس الإدارة وفقاً للمادة (١٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١:

القرار :-

- وافقت الجمعية العامة العادية لشركة مصر للفنادق على اعتماد توصيات ومقترحات اللجنة المشكلة طبقاً للمادة (١٠) باللائحة التنفيذية للقانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠.

سفال محمد ماجدة فلاح اسامه مكي



(١١)

- الاعتداد برأي الجهاز المركزي للمحاسبات فيما يخص المبلغ السابق لتجنيبه والذي بلغ رصيده في ٢٠١٤/٦/٣٠ مبلغ ٤,٥٧٩,٣٤٦ مليون جنيه مع التأكيد على عدم جواز النقل من بند لبند آخر تم اعتماده سابقاً بالجمعية العامة للشركة .
وانتهى الاجتماع على ذلك ،،،

قارري الأصوات :-

- السيد الأستاذ / سعد صابر على الحاج محمد
- السيد الأستاذ / حسين على الكرييني
أمين سر الجمعية العامة للشركة
- السيد الأستاذ / محسن سيد غريب

الجهاز المركزي للمحاسبات :

- السيدة المحاسب / منال جندى جرجس
وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
السيد المحاسب / أشرف عبد الله شعيب
وكيل الوزارة نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
السيدة المحاسبة / ماجده ملك مينا
مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
السيدة المحاسبة / منال مجدى مرزوق
مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

رئيس مجلس إدارة

الشركة القابضة للسياحة والفنادق

ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق



((ميرفت حطبة))



تحريراً في : ٢٠٢١/٧/١٥